

والنقصان ظاهر ولم يلائق ان يرد المسئلة فروع مسلمة كون الهادى
من الايمان وقال بعض المحققين لا يلزم حقيقة التصديق لا قبل الزيادة
والنقصان بل يتفاوت قوة وضعف القطع بان تصديق آحاد الامة
ليس كصديق النبي محمد ولهذا قال ابراهيم عليه السلام ولكن بظن
قلبي يحيى هم ساجدة آفر وروان بعض العذر بانه لا يسئل ان الايمان
هو المعرفة والطبع على انما على فساد لان الهادى الكتاب كان يعرفون
بنسوة محمد عليه السلام كما كان يعرفون ابناهم مع القطع بكونهم
لعدم التصديق ولان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا وانما ينكر
عنادا واستنكارا قال الله تعالى ومجربا بها واستيقنتها انفسهم ظلما
وعلوا فلا يضر بيان الفرق بين معرفة الاحكام واستيقنتها وبين
التصديق بها واعتقادها ليصح كون التناهي ايمانا واول
والذكورة في كلام بعض المشايخ ان التصديق عبارة عن ربط القلب
على ما علم من اخبار النبي وهو امر كسبي يثبت باهتيا التصديق
ولهذا يثبت عليه ويجعل رأس الهبات بخلاف المعرفة فانها تجزأ
تحصل بلا كسب كمن رجع وهو عاجم فيحصل المعرفة ان جاز

جدارا وهو ما ذكره بعض المحققين من ان التصديق هو ان تتبين باهتيا
ركب التصديق الى الاضطرى لوقوع ذلك في القلب غير اختياره لم يكن تصديقا
وان كان معرفة بهذا المشكل لان التصديق من قسام العلم وهو الكيفية
النفسانية دون الافعال الاختيارية لانه اذا تصورنا النسبة بين
الشيئين ونكحنا في افعالها بالاشبات او بالتميز ثم انهم البرهان على
فان الذي يحصل لنا هو الازعان والقبول لتلك النسبة وهو مستلزم
التصديق والحكم والاشبات والابتعاغ نعم يحصل تلك الحكمة بكون
بالاختيار في ما شق الاسباب ومن النظر ورفع المعاني ونحو ذلك
وهذا الاعتبار يقع التكلية بالايان وكان هذا هو الازمنة
كسبيا اختياريا ولا يمكن المعرفة لانها قد تكون بدون ذلك ثم يلزم
ان يكون المعرفة العينية المكتسبة بالافساح قصد يقا والابتنس باللا
لانها يحصل المعنى الذي يورثه بالاختيارية بكونه ليس بالايان
والتصديق سوى ذلك وهو لولا الكفار المعادين المذكورين ممنوع
وعلى تقدير الحصول فكيف يكون بانكارهم بالذات واهرامهم على
العناد والاسكار وهو من علامات التكذيب والاكثار والاسلام